



غرفة التجارة والصناعة والزراعة بمصراتة
MISURATA CHAMBER OF COMMERCE INDUSTRY AND AGRICULTURE



كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
Faculty of Economics and Political Science
جامعة مصراتة



MISURATA UNIVERSITY

جامعة مصراتة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم الاقتصاد

أزمة سعر الصرف في الاقتصاد الليبي

الأسباب – التداعيات – سبل المعالجة

قراءة تحليلية لقرار السيد رئيس مجلس النواب رقم (15) لسنة 2024

دراسة أعدها مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد بالتعاون مع

غرفة التجارة والصناعة والزراعة بمصراتة

مارس 2024

تم إعداد هذه الدراسة من قبل الآتي أسمائهم بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة:

الاسم	الصفة
د. مفتاح عبدالسلام عياش	عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد جامعة مصراتة
د. عبدالله محمد اشكاب	عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد جامعة مصراتة
أ. علي عبدالسلام الجروشي	عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد جامعة مصراتة
أ. عبدالحميد علي الفضيل	عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد جامعة مصراتة

مراجعة لغوية:

أ. حسن صالح يعقوب

عضو هيئة تدريس بالقسم العام
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة مصراتة

صدرت بتاريخ 27/03/2024

قائمة المحتويات

3	أولاً: مقدمة
3	ثانياً: موجز عن تطور سياسة سعر الصرف في الاقتصاد الليبي للفترة (2000- 2024)
4	الفترة الأولى (1999-2011).....
6	الفترة الثانية (2012 - 2017).....
6	الفترة الثالثة (2018 - 2021).....
7	الفترة الرابعة (سبتمبر 2023 - مارس 2024).....
8	ثالثاً: عرض لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (2021-2023)
11	رابعاً: فرض ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي
12	خامساً: الفقر في ليبيا
12	سادساً: التداعيات المترتبة على فرض ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي بنسبة (27%).....
13	سابعاً: الحلول المقترحة
16	ثامناً: خلاصة
17	مصادر البيانات والمعلومات

أولاً: مقدمة:

يُعد سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الوضع الاقتصادي لأي بلد، وخاصة البلدان ذات الانفتاح الكبير على العالم الخارجي في جانب الواردات، فسعر الصرف هو في الحقيقة سعر الأسعار لما له من أثر على سوق السلع والخدمات وأسواق المال والنقد والعمل، وبالتالي فإن أي تقلبات يشهدها سعر الصرف تنعكس مباشرةً على معظم المتغيرات الاقتصادية الأخرى، والتي بدورها تؤثر على القطاعات الاقتصادية المحددة للنشاط الاقتصادي والتي من أهمها القطاع العائلي الاستهلاكي متمثلاً في عامة المواطنين، وقطاع الأعمال متمثلاً في نشاط رجال الأعمال.

ويعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصادات التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في سعر الصرف خلال العقد الأخير، حيث ارتفع سعر الصرف الرسمي مما يقارب 1.3 ديناراً للدولار في سنة 2010 إلى ما يقارب 4.85 ديناراً للدولار في سنة 2023، في الوقت الذي شهد خلاله سعر الصرف الموازي ارتفاعاً ملحوظاً بلغ أضعاف سعر الصرف الرسمي خلال بعض السنوات.

واستمراراً لسياسة رفع سعر الصرف وتخفيض قيمة الدينار الليبي قدّم السيد/ محافظ مصرف ليبيا المركزي للبرلمان مقترحاً بفرض رسم بنسبة 27% على مبيعات العملات الأجنبية، وعليه وافق السيد/ رئيس مجلس النواب وأصدر القرار رقم (15) لسنة 2024 بالخصوص، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الضريبة الجديدة ستؤدي إلى زيادة سعر الصرف الرسمي من 4.80 ديناراً للدولار إلى ما بين 5.95 و6.15 ديناراً للدولار، ويأتي هذا الإجراء بعد ثلاث سنوات من تخفيض قيمة الدينار عام 2021 بنسبة 70%، وتراجع سعر الصرف في ذلك الوقت من 1.4 إلى 4.48 ديناراً للدولار.

في هذا الإطار تأتي هذه القراءة التحليلية من بعض أساتذة قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة مصراتة، بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة، لدراسة وتحليل قرار السيد/ رئيس مجلس النواب بفرض ضريبة 27% على مبيعات النقد الأجنبي، وذلك من خلال تشخيص أزمة سعر الصرف في الاقتصاد الليبي من حيث أسبابها وتداعياتها وسبل معالجتها.

ثانياً: موجز عن تطور سياسة سعر الصرف في الاقتصاد الليبي للفترة (2000-2024):

فيما يلي ملخص لأبرز المحطات التي شهدت تدخلاً من المصرف المركزي بإجراء تعديلاً على سعر الصرف، والأهداف الرئيسية من هذا التعديل وأهم نتائجه، وهو ما يمثل تجارب يمكن الاستفادة منها في تقييم السياسة الحالية لسعر الصرف:

➤ الفترة الأولى (1999-2011):

❖ بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية وفقاً لأسعار البيع التي يُحددها مصرف ليبيا المركزي (1999-2001):

تنفيذاً لأحكام قانون المصارف رقم (1) لسنة 1993 قام مصرف ليبيا المركزي منذ يوم 14/02/1999. وحتى نهاية عام 2001 بتنفيذ برنامج تم بموجبه بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية عن طريق المصارف التجارية، دون فرض أي قيود على الصرف وفقاً لأسعار البيع التي يُحددها المصرف المركزي، وقد عُرف سعر الصرف الجديد باسم "سعر الصرف الخاص المعلن" الذي أُستخدم بجانب سعر الصرف الرسمي، بعد أن تم إلغاء ما يعرف "بالسعر التجاري" الذي تم إقراره والعمل به لأغراض معينة منذ عام 1994 حتى بداية عام 1999، فقد شرع المصرف المركزي منذ نهاية التسعينيات في تطبيق إجراء تعديلات متتالية لسعر الصرف كسياسة اقتصادية متوسطة الأجل بهدف تصحيح الوضع الاقتصادي، من خلال إعطاء المصارف التجارية صلاحية أكبر للتعامل بالنقد الأجنبي بهدف تنظيم سوق الصرف الأجنبي من خلال التعامل بسعر الصرف الخاص، حيث أصبح هناك سعران للصرف الأجنبي إلى جانب سعر الصرف الموازي الذي بدأ يتقلص تدريجياً، وهما:

- سعر الصرف الرسمي الذي يتعامل به مصرف ليبيا المركزي من خلال تحويلات المؤسسات السيادية للدولة والذي يتم زيادته تدريجياً على عدة مراحل.
 - سعر الصرف التجاري الخاص، وهو السعر الذي تتعامل به المصارف التجارية من خلال تحويلات القطاع الخاص والذي يتم تخفيضه تدريجياً على عدة مراحل.
- ومن خلال زيادة سعر الصرف الرسمي وتخفيض سعر الصرف التجاري (الخاص) يتم الاتجاه إلى تحقيق سعر صرف موحد، قد يحقق التوازن في سوق الصرف الأجنبي.
- وقد وُضعت أهداف محددة لهذا البرنامج من أهمها ما يلي:

- ترشيد استخدام النقد الأجنبي.
- حل مشكلة المواطنين الذين يحتاجون إلى النقد الأجنبي لمختلف الأغراض الشخصية من خلال إيجاد نافذة قانونية لهذا الغرض، ووفقاً لإجراءات مشروعة وبدون قيود على الصرف.
- رفع قيمة الدينار الليبي في مواجهة العملات الأجنبية في السوق الموازية.
- دعم القوة الشرائية للدينار الليبي.
- خفض أسعار السلع التي يتم توفيرها وتمويلها بواسطة السوق الموازية والمحافظة على استقرارها.
- القضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي.

وقد استهدف البرنامج خلق الأرضية الملائمة لتعديل سعر صرف الدينار وصولاً إلى تحديد القيمة التبادلية الحقيقية للدينار التي تتلاءم مع معطيات الاقتصاد الليبي، وتحقيق الكفاءة والترشيد في استخدام الموارد المتاحة وتقضي على التشوهات في الأسعار. وخلال الفترة 1999-2000، تم الرفع التدريجي في قيمة الدينار الليبي وفقاً لسعر الصرف الخاص المعلن مصحوباً بين الحين والآخر بتخفيض في قيمته وفقاً لسعر الصرف الرسمي، وكنتيجة لذلك تراوح السعر الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ما بين 3.54 دولاراً للدينار الواحد في نهاية عام 1990 إلى 1.55 دولاراً للدينار الواحد في نهاية عام 2001، كما تغيرت أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى مقابل الدينار الليبي وفقاً للتغيرات التي طرأت على القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة.

❖ تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي (2002):

مع بداية عام 2002 تقرر تعديل سعر صرف الدينار الليبي وتوحيده (المعلن والرسمي) والعمل بسعر صرف واحد وفق قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) لعام 2002، بما يعادل 1.64474 دينار مقابل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، حيث تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي في اتجاه تخفيض قيمته وفقاً لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2001، ليصبح الدينار الواحد يساوي 1.3 دولاراً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك مجموعة من الإجراءات صاحبت سياسة تعديل وتوحيد سعر الصرف والتي ساعدت إلى حد كبير على تحقيق هذه السياسة لأهدافها المتمثلة فيما يلي:

- التوقف عن استخدام الموازنة الاستيرادية للنقد الأجنبي.
- إلغاء القيود المرتبطة بالرقابة على النقد الأجنبي للأغراض الشخصية وتخفيضها على التجارة الخارجية.
- إلغاء تراخيص الاستيراد.
- تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من السلع المستوردة.

❖ تخفيض سعر صرف الدينار الليبي بهدف احتواء ضريبة النهر الصناعي (2003):

بتاريخ 2003/06/15 تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي بواقع 15% ليصبح 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل كل دينار ليبي واحد، وذلك بهدف احتواء ضريبة النهر الصناعي التي كانت تفرض على كافة الاعتمادات والتحويلات بالنقد الأجنبي، وكذلك إلغاء التمييز في سعر الصرف بين الجهات المعفاة وغير المعفاة من هذه الضريبة، وفي شهر يونيو من العام نفسه، أبلغت الدولة الليبية صندوق النقد الدولي رسمياً بقرارها قبول الالتزامات المحددة بموجب المادة الثامنة من اتفاقية الصندوق، وذلك بأن ألغت القيود التي كانت مشروطة بالموافقة بموجب المادة الثامنة، بما في ذلك

ضريبة النهر الصناعي البالغة 15% على الاعتمادات والتحويلات الخارجية وعلى مشتريات الأفراد والقطاع الأهلي من النقد الأجنبي وغيرها من القيود التي كانت مفروضة على عمليات الحساب الجاري. ➤ **الفترة الثانية (2012 - 2017):**

يلاحظ من خلال البيانات الواردة بالشكل رقم (1)، أن سعر صرف السوق الموازية في عام 2012 بلغ في المتوسط 1.33 دينار للدولار ليرتفع بشكل طفيف عام 2013 ليبلغ 1.34 دينار للدولار، واستمر سعر الصرف في السوق الموازية في الارتفاع بشكل مضطرب في عامي 2014 و2015 حيث بلغ 1.42 و2.37 دينار للدولار على التوالي. كما شهد عامي 2016 و2017 ارتفاعاً قياسياً في سعر الصرف في السوق الموازية، حيث بلغ 5.6 و7.9 ديناراً للدولار على التوالي، وهو أعلى قيمة تم تسجيلها خلال الفترة المذكورة.

يتبين من خلال العرض السابق أن قيمة سعر الصرف في السوق الموازية، تزداد بشكل مضطرب بمرور السنوات، ويمكن إيعاز ذلك إلى الإغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية، وبالتالي تراجع الإنتاج والإيرادات النفطية من النقد الأجنبي، أدى ذلك إلى لجوء مصرف ليبيا المركزي إلى انتهاج سياسة نقدية تقشفية في استخدامات النقد الأجنبي (فرض قيود على مبيعات النقد الأجنبي)، من خلال العمل بنظام الموازنة الاستيرادية.

ومع استمرار ارتفاع قيمة سعر الصرف في السوق الموازية سنة بعد أخرى، دون خطوات عملية لحل الأزمة، ولّد ذلك شعوراً لدى الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص تمثل في عدم ثقتهم بالدينار الليبي، وأصبح الكثير منهم يفضل أن يتخلص من الدينار الليبي، ويستبدل ذلك بالنقد الأجنبي، بهدف المحافظة على مدخرات الأفراد أو لغرض المضاربة، الأمر الذي ترتب عليه طلباً إضافياً على النقد الأجنبي، ساهم في ارتفاعه في السوق الموازية، ومما عزز ذلك الانقسام الحاصل في مصرف ليبيا المركزي وعدم اجتماع مجلس إدارته للنظر في هذه المشكلة ووضع الحلول الناجعة لها.

➤ **الفترة الثالثة (2018 - 2021):**

شهدت هذه الفترة تذبذباً في سعر الصرف في السوق الموازية، حيث بلغ عام 2018 في المتوسط ما قيمته 6.04 دينار للدولار، بانخفاض مقداره 1.86 دينار عما كان عليه في عام 2017، ليواصل الانخفاض في عام 2019 حيث بلغ 4.27 دينار مقارنة بما كان عليه عام 2018 وهي أدنى قيمة تم تسجيلها خلال كامل الفترة المذكورة، ليعود سعر صرف الدينار الليبي للارتفاع من جديد في عام 2020 حيث بلغ 6.01 دينار للدولار.

ولأول مرة يلاحظ حدوث انخفاض في قيمة سعر الصرف في السوق الموازية في 2018، ويمكن إيعاز ذلك إلى صدور قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لعام 2018 والقاضي بفرض رسم على

مبيعات النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية، فقد تم تحديد قيمة هذه الرسوم بما نسبته 183% من قيمة مبيعات النقد الأجنبي، حيث يتم بيع النقد الأجنبي من خلاله لكل طالبيه بالسعر الجديد (1 دولار = 3.90 دينار تقريباً)، ويهدف هذا الإجراء إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقليل فجوة سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية.
- التخفيف من حدة مشكلة السيولة المحلية بالدينار الليبي.
- تخفيض حجم الكتلة النقدية.
- تخفيض معدلات التضخم.
- العمل على استقرار المستوى العام للأسعار.

وترتب على هذا القرار حدوث انخفاض في قيمة سعر الصرف في السوق الموازية في عام 2018، أما الانخفاض المتواصل لسعر الصرف في السوق الموازية في عام 2019 فيعزى إلى قرار المجلس الرئاسي رقم (1) لسنة 2019 القاضي بتخفيض نسبة الرسوم إلى 163%، بدلاً من 183%. أما ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية في عام 2020 كان بسبب فرض المصرف المركزي قيوداً على مبيعات النقد الأجنبي من جديد نتيجة الإغلاق القسري للحقول والموانئ النفطية.

كما يلاحظ أن سعر الصرف في السوق الموازية قد انخفض بشكل واضح في عام 2021، حيث بلغ في المتوسط 5.05 دينار للدولار، ويعود ذلك إلى قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) بتاريخ 2020/12/16 والقاضي بتعديل قيمة الدينار الليبي (تخفيض) أمام وحدة حقوق السحب الخاصة (1 دينار = 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة) بدلاً من (1 دينار = 0.5157 وحدة حقوق سحب خاصة)، بعد هذا القرار رفع المصرف المركزي القيود المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي، وأصبح النقد الأجنبي متاحاً لكل طالبيه وفقاً لسعر الصرف الرسمي الجديد، حيث تقلص الفارق بين السعر الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية إلى 350 درهماً تقريباً، استمر هذا الاستقرار النسبي في سعر الصرف حتى سبتمبر من عام 2023.

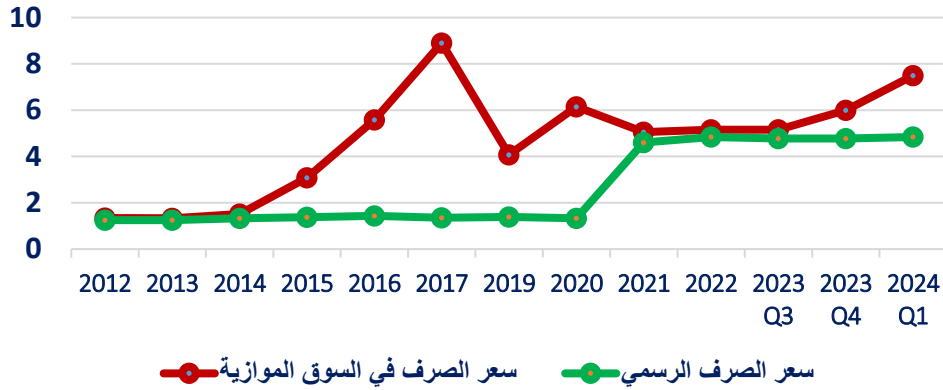
➤ الفترة الرابعة (سبتمبر 2023 - مارس 2024):

من خلال الشكل رقم (1)، يُلاحظ حدوث فجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق الموازي منذ سبتمبر من عام 2023، حيث عاود سعر الصرف الارتفاع في السوق الموازي مبتعداً عن السعر الرسمي للمصرف، ويمكن إيعاز ذلك إلى مجموعة من الأسباب، أهمها:

- أدى الطلب المتزايد على النقد الأجنبي لكافة الأغراض في الربع الرابع من عام 2023، إلى قيام المصرف المركزي بفرض قيود ضمنية على مبيعات النقد الأجنبي سواء كانت للأغراض الشخصية أو الاعتمادات المستندية بداية من سبتمبر 2023.

- قيام المصرف المركزي بإغلاق منظومة بيع النقد الأجنبي لمدة تجاوزت 40 يوماً، امتدت من أواخر ديسمبر 2023 حتى بداية فبراير 2024.
- عدم التزام المصرف المركزي بالضوابط المنظمة لبيع النقد الأجنبي والتي أقرها في 01-02-2024، واستمر بفرض القيود الضمنية على مبيعات النقد الأجنبي.
- أدت القيود الضمنية المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي للجوء العديد من طالبي النقد الأجنبي - سواء للأغراض التجارية أو الخدمية أو الشخصية - إلى السوق الموازي للحصول على النقد الأجنبي، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الطلب على النقد الأجنبي في السوق الموازية، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي، كذلك أدت هذه الإجراءات إلى تدهور مستوى الثقة في قيمة الدينار الليبي.
- كما ترتب على هذه القيود، عدم العدالة في منح الموافقات على الاعتمادات المستندية لطالبيها من قبل المصرف المركزي، الأمر الذي انعكس في صورة وقفات احتجاجية من قبل العديد من التجار مطالبين بالعدالة في منح الموافقة على الاعتمادات المستندية.
- وقد برر المصرف المركزي هذه الإجراءات بوجود إنفاق مجهول المصدر أسهم في توليد طلب متزايد على النقد الأجنبي خلال الربع الرابع من عام 2023.

الشكل رقم (1): تطور الفجوة بين متوسط سعر الصرف الرسمي ومتوسط سعر الصرف في السوق الموازية للسنوات (2012-2024/03/25)



ثالثاً: عرض لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (2021-2023):

من خلال النظر إلى بعض المؤشرات الرئيسية الكلية ذات العلاقة بسعر الصرف كما هو مبين بالجدول رقم (1) فإنه يلاحظ بشكل عام أنها مؤشرات تعكس وضعاً اقتصادياً جيداً نسبياً، وبالتالي، يُستغرب قيام السيد/ رئيس مجلس النواب بإصدار القرار رقم (2024/15) بشأن فرض ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي وتخفيض قيمة الدينار الليبي بشكل ضمني بناء على المقترح المقدم من السيد/ محافظ مصرف ليبيا المركزي.

حيث يُلاحظ أن حجم الاحتياطيات خلال الفترة (2021-2023) قد ارتفعت بشكل ملحوظ لتصل إلى نحو 85.5 مليار دولار في عام 2023، وهذه الاحتياطيات تغطي الاستيراد لأكثر من أربع سنوات خلال الفترة المذكورة بواقع أعلى من 50 شهر استيراد، وهو ما يمثل مصدر استقرار مرتفع لكفاية الاحتياطيات الأجنبية في الاقتصاد الليبي؛ مقارنة مع حدٍ أدنى متعارف عليه في العرف الاقتصادي وهو أن تغطي الاحتياطيات عدد 6 أشهر استيراد على الأقل، وهو ما يتوافق مع تحقيق الميزان التجاري لفوائض متزايدة بلغت أقصاها عام 2022 بفضل زيادة الصادرات النفطية، كذلك نسبة تغطية الصادرات للواردات كانت مرتفعة كما هو مبين بالجدول رقم (1)، كما حقق صافي استخدامات النقد الأجنبي خلال الفترة (2021-2023) فائضاً بلغ 4 مليار دولار، وانخفضت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي خلال العامين 2021 و2022 وانعكست في حدوث استقرار نسبي في مستويات الأسعار، إلا أن فجوة سعر الصرف عادت للارتفاع بعد النصف الثاني من عام 2023 بسبب القيود التي فرضها المصرف المركزي على مبيعات النقد الأجنبي، أما فيما يخص وضع الميزانية العامة (الترتيبات المالية) فقد حققت فائضاً خلال الفترة (2021-2023) بسبب تعافي الإيرادات النفطية؛ بالرغم من التوسع الكبير في حجم الإنفاق العام (مع مراعاة أثر الانخفاض في قيمة العملة المحلية على زيادة حجم النفقات العامة)، كما حقق إنتاج النفط وتصديره استقراراً خلال الفترة المذكورة، ترافق مع حدوث ارتفاع نسبي في أسعار النفط، حيث بلغت نحو 81 دولاراً للبرميل خلال عام 2023 ومن المتوقع ارتفاعها إلى 85 دولاراً و 87 دولاراً خلال العامين 2024 و 2025 حسب توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وهو ما يمثل نظرة تفاؤلية ومؤشراً للأمان الاقتصادي في قادم السنوات.

إن السياسة التي يتبعها المصرف المركزي فيما يتعلق بمحاولته معالجة المشاكل المتعلقة بسعر الصرف لم تعتمد على دراسات مُعدة بالخصوص أو قراءات صحيحة للمؤشرات الكلية والأوضاع الاقتصادية بناءً على توصيات خبراء مختصين في الشأن الاقتصادي والسياسات الاقتصادية، بقدر ما تعتمد على ردود أفعال غير مدروسة وتكاد تكون عشوائية تنعكس في إحداث صدمات في سعر الصرف، وقد نتج عن هذه السياسة خلق حالة من عدم الاستقرار النقدي، وارتفاع في عرض النقود بالمفهوم الضيق، وظهور مشكلة السيولة، وزعزعة ثقة الجمهور بالعملة المحلية والجهاز المصرفي، وتوجههم نحو العملة الصعبة والذهب كملاد آمن لحماية مدخراتهم ورؤوس أموالهم من التقلبات الاقتصادية الشديدة، وهذا بدوره يخلق طلباً إضافياً في سوق العملات الأجنبية والذهب، وكنتيجة منطقية لذلك فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع لمستويات أعلى.

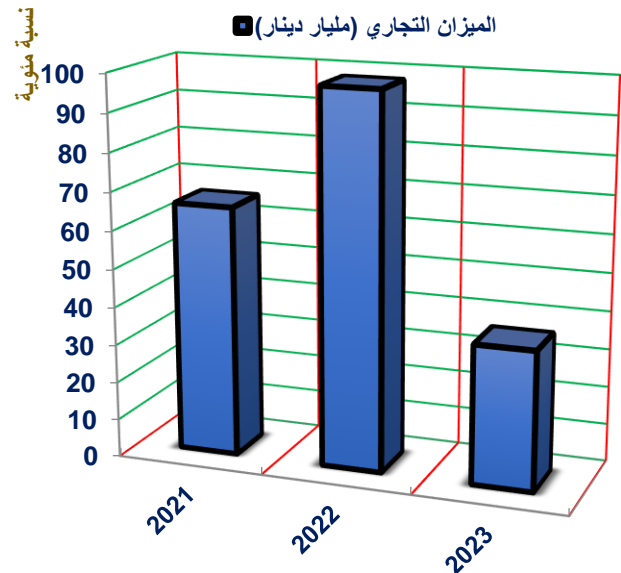
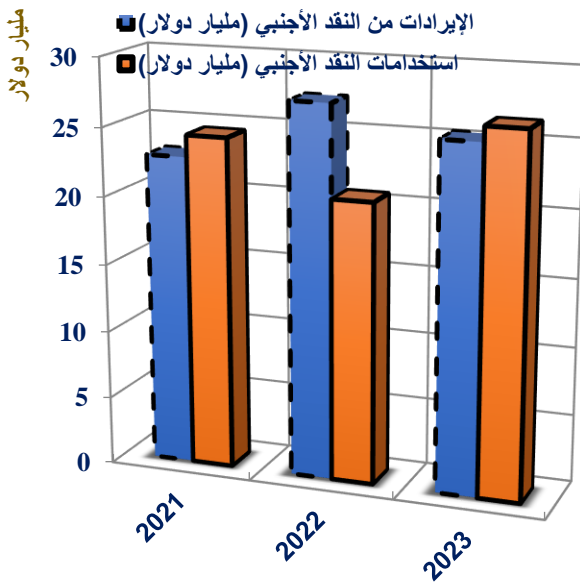
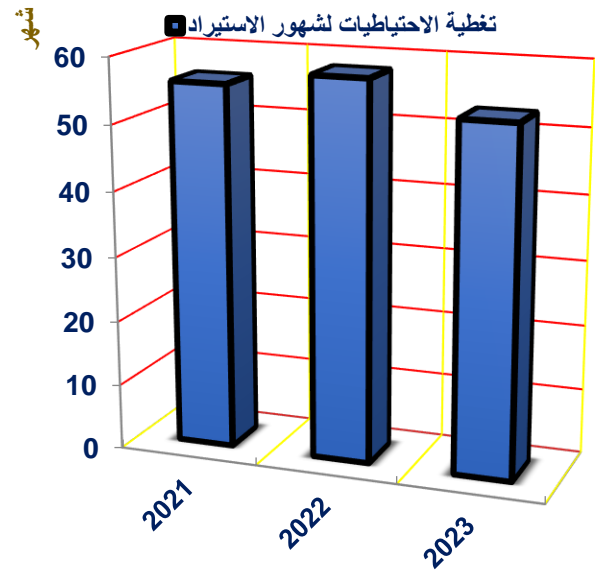
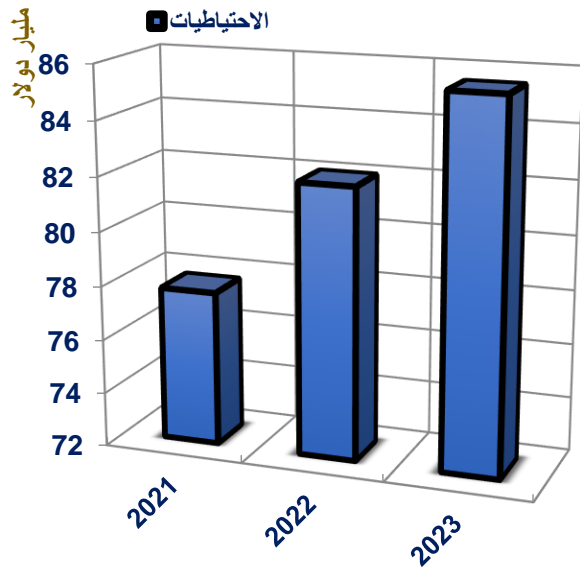
الجدول رقم (1): عرض لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي ذات العلاقة بسعر الصرف خلال الفترة (2020-2023)

السنة	2020	2021	2022	2023
الاحتياطيات (مليار دولار)	69.40	77.70	82.00	85.50
الواردات (مليون دينار)	11,125.8	77,264.6	82,587.8	46,438.0
الصادرات (مليون دينار)	14,294.5	142,992.9	180,406.1	82,873.1
الميزان التجاري (مليون دينار)	3,168.70	65,728.30	97,818.30	36,435.10
تغطية الاحتياطيات لعدد شهور الاستيراد (شهر)	100.34	55.83	57.88	52.89
نسبة تغطية الصادرات للواردات	%128.48	%185.07	%218.44	%178.46
الإيرادات من النقد الأجنبي (مليون دولار)	3,800.3	22,883.7	27,304.4	25,353.7
المصروفات من النقد الأجنبي (مليون دولار)	13,142.3	24,488.0	20,607.0	26,444.3
صافي استخدامات النقد الأجنبي (مليون دولار)	9,342.0	1,604.3	6,697.4	1,090.6
سعر الصرف الرسمي دينار للدولار	1.33	4.60	4.84	4.78
سعر الصرف الموازي دينار للدولار (متوسط)	6.15	5.05	5.16	5.50
الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي %	4.82	0.45	0.32	0.72
الإيرادات الكلية للميزانية (مليون دينار)	22,818.00	105,620.00	134,376.20	125,917.70
النفقات الكلية للميزانية (مليون دينار)	37,310.00	85,775.90	127,874.50	125,726.40
الفائض/العجز في الميزانية العامة (مليون دينار)	(14,492.00)	19,844.10	6,501.70	191.30
عرض النقود الضيق (مليون دينار)	122,950.3	97,335.4	107,239.2	137,994.8
معدل التضخم % (2008=100)	1.40	2.80	4.60	2.30
متوسط الإنتاج النفطي (مليون برميل يوميا)	0.40	1.20	1.10	1.20
متوسط سعر البرميل (دولار)	43.90	68.02	101.17	81.00

ملاحظات:

- تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن أسعار النفط سترتفع إلى 85 دولار و87 دولار خلال العامين 2024 و2025.
- القيمة بين الأقواس سالبة.

الشكل رقم (2): تطور مؤشرات النقد الأجنبي خلال الفترة (2021-2023)



رابعاً: فرض ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي:

من الواضح أن المصرف المركزي كان قلقاً من وجود طلبٍ متزايدٍ على النقد الأجنبي خلال عام 2023 مقارنة بعامي 2021 و2022 بزيادة مقدارها 2 و5.8 مليار دولار على التوالي، وبنسبة بلغت 8.1% و21.9% على التوالي، وكذلك الزيادة في عرض النقود بالمفهوم الضيق، ولكن هذا لا يُعد مبرراً على الإطلاق لاتخاذ قرار فرض الضريبة لمجابهة الطلب المتزايد على النقد الأجنبي، وذلك للأسباب التالية:

1. حدوث عجز في استخدامات النقد الأجنبي في عام 2023 بمقدار 1.090 مليار دولار وبنسبة عجز بلغت 3.8%، تجعل من المصرف المركزي يُقدم كتاباً لمجلس النواب لإقرار ضريبة على مبيعات النقد

- الأجنبي، حيث إن تخفيض قيمة العملة لا يتم اللجوء إليه إلا بعد حدوث عجز مستمر ومزمن في الحساب الجاري، وهذا المؤشر لا ينطبق على الاقتصاد الليبي.
2. من المعلوم أيضاً أن المصارف المركزية لا تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف، أو وضع قيود صارمة على مبيعات النقد الأجنبي لكافة الأغراض طالما تحتفظ باحتياطيات تتجاوز احتياجات البلاد من الواردات السلعية والخدمات لمدة ستة أشهر، حتى لا تظهر وتتوسع السوق الموازية.
3. ما هو الأساس الاقتصادي المنطقي الذي استند عليه المصرف المركزي لقياس مرونة (درجة استجابة) الطلب على النقد الأجنبي بحيث فرض ضريبة بنسبة (27%)؟

خامساً: الفقر في ليبيا:

على الرغم من عدم توفر بيانات عن مستويات الفقر في ليبيا؛ إلا أنه ومن خلال البيانات المتاحة في تقرير النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري 2022-2023 الصادر عن مصلحة الإحصاء والتعداد (2023) تم تقدير مستوى الدخل الذي يمثل خط الفقر المدقع وخط الفقر المطلق من قبل معدي هذه الدراسة، حيث بلغ خط الفقر المدقع ما قيمته 949 ديناراً، وبلغ خط الفقر المطلق ما قيمته 2348 ديناراً، وهنا نجد أن خط الفقر المدقع أكبر من الحد الأدنى للأجور والمرتبات البالغ 900 دينار، كما أن خط الفقر المطلق هو أعلى من متوسط دخل الأسرة الشهري من الأجور والمرتبات البالغ 1885.44 دينار في نفس المسح المذكور، وحيث إن ما يقارب 2.2 مليون فرد يعملون في القطاع العام، (حوالي 90% من إجمالي العاملين) وبلغت نسبة الأجور والمرتبات المدفوعة ما يقارب 47.7% من إجمالي النفقات العامة عام 2023، وهو ما يعني أن فرض الضريبة وما يترتب عليها من ارتفاع في الأسعار وانخفاض الدخل الحقيقي ستؤدي إلى زيادة مستوى خط الفقر المطلق في ليبيا، وكنتيجة منطقية سوف تتعالى الأصوات من جديد مطالبة برفع مستويات الأجور والمرتبات وزيادة أعباء الميزانية العامة.

سادساً: التداعيات المترتبة على فرض ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي بنسبة (27%):

- 1) انخفاض المدخرات والدخول الحقيقية للأفراد والشركات والمؤسسات، وهو ما يؤثر سلباً على دورة النشاط الاقتصادي.
- 2) انخفاض مستوى معيشة الأفراد (خاصة أصحاب الدخل الثابتة) وانتقال جزء من شرائح المجتمع إلى ما دون خط الفقر، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات الجيدة وزيادته على السلع والخدمات الرديئة، وهذا بدوره يؤثر على مستوى الرفاهية والصحة العامة للمواطنين.
- 3) مع استمرار تخفيض قيمة الدينار الليبي سنة بعد أخرى، دون خطوات عملية لحل الأزمة، من خلال السلطة النقدية المناط بها تحقيق الاستقرار النقدي المنصوص عليه في المادة الخامسة من

قانون المصارف رقم (1) لسنة 2012 وتعديلاته، ولّد ذلك شعور لدى الأفراد والمؤسسات، تمثل في عدم ثقتهم في الدينار الليبي، وأصبح الكثير منهم يفضل أن يتخلص من العملة المحلية واستبدالها بالنقد الأجنبي، الأمر الذي يترتب عليه طلباً إضافياً على النقد الأجنبي لغرض المضاربة والمحافظة على الثروة.

(4) ارتفاع المستوى العام للأسعار، نتيجة ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات، واعتماد الاقتصاد الليبي على الواردات في سد الاحتياجات السلعية والخدمية.

(5) ظهور مشكلة الركود التضخمي في الاقتصاد الليبي (ارتفاع في المستوى العام للأسعار مع انخفاض حجم الطلب على السلع والخدمات)، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة.

(6) إذا ما تم إنفاق العائد المتحصل عليه من فرض الضريبة على مبيعات النقد الأجنبي من جديد، كما هو منصوص بالقرار رقم (15) لسنة 2024 فإن ذلك سيولّد ضغطاً إضافياً على النقد الأجنبي، وندخل في سلسلة من التخفيضات لا نهاية لها.

(7) حصول بعض الشركات الكبيرة على الاعتمادات بسعر صرف قبل فرض الضريبة، يترتب عليه انعدام العدالة في المنافسة وخلق بيئة احتكارية لصالح هذه الشركات، وهو ما يؤثر سلباً على الشركات الأخرى خصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة.

(8) انخفاض مدخرات ورؤوس أموال صغار التجار (مقومة بالدولار)، الأمر الذي قد يترتب عليه خروجهم من السوق، وهذا من الممكن أن يشكل عائقاً أمام دخول مستثمرين جدد للسوق، نظراً لسيادة ظروف عدم التأكد وانعدام الثقة.

(9) من خلال التجربة الأخيرة لسياسة المصرف المركزي تجاه سعر الصرف، وتخفيض قيمة العملة المحلية، يتبين أن سياسة التخفيض الحالية لن تكون الأخيرة، وهو ما يؤشر أن آليات المعالجة المتبعة من المصرف المركزي في الحقيقة تغذي أزمة سعر الصرف وتجعلها في حلقة مفرغة، من خلال تكرار الأخطاء نفسها باستخدام السياسات نفسها.

سابعاً: الحلول المقترحة:

بناءً على ما تم عرضه في المحاور السابقة يمكن أن يُوصى بالآتي:

1. تجميد قرار رئيس مجلس النواب رقم (15) لسنة 2024 المتضمن فرض ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي بنسبة (27%)، لما له من آثار سلبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي وخاصة مؤشر الفقر.
2. العمل فعلياً بما جاء في منشور مصرف ليبيا المركزي بتاريخ 2024/02/01 بشأن الضوابط المنظمة لبيع النقد الأجنبي لكافة الأغراض، مع التأكيد على التزام المصرف المركزي بعدم فرض قيود صريحة أو ضمنية على مبيعات النقد الأجنبي وفقاً لهذه الضوابط، حتى لا يترتب على ذلك ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية لمستويات غير مسبوقة.

3. استمرار المصرف المركزي في بيع النقد الأجنبي لكافة الأغراض دون قيود وفقاً للضوابط التي أقرها، سترتب عليه انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية إلى المستويات التي كانت قبل سبتمبر 2023، كذلك عودة الثقة تدريجياً في قيمة الدينار الليبي، وبالتالي سينخفض حجم الطلب على النقد الأجنبي لأغراض المضاربة والحفاظ على الثروة.
 4. فتح الحوالات السريعة والمباشرة لصغار التجار، كونهم يمثلون ركيزة أساسية في سلسلة التوريد والإمدادات لعرض السلع والخدمات في السوق المحلي، كما يساهمون في تحسين بيئة المنافسة المحلية.
 5. عودة الاجتماعات الشهرية لمجلس إدارة المصرف المركزي، لمناقشة المشاكل النقدية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، وأن يكون مجلس الإدارة هو المناط به تقييم الوضع النقدي واتخاذ ما يلزم من قرارات وفقاً لقانون المصارف رقم (1)، لسنة 2005.
 6. المصرف المركزي بصفته أعلى سلطة نقدية في البلاد عليه التوضيح بشكل جلي، ما الذي يعنيه بالإفناق الموازي (مجهول المصدر كما سماه المصرف المركز)؟ وكم حجم هذا الإفناق؟ واتخاذ الإجراءات اللازمة بعدم السماح بوجود أي إفناق موازي كونه يساهم في زيادة عرض النقود، وبالتالي زيادة في الطلب على النقد الأجنبي.
 7. معالجة مشكلة طباعة النقود خارج القطاع المصرفي، والتي لا تخضع لسلطة مصرف ليبيا المركزي، الأمر الذي ينتج عنه طلباً إضافياً على النقد الأجنبي.
 8. تنظيم عملية بيع النقد الأجنبي خارج المنظومة المصرفية، من خلال منح تراخيص مزاولة أعمال الصرافة لشركات ومكاتب الصرافة وفقاً للتشريعات النافذة، وذلك في إطار تقليص حجم السوق الموازية والقضاء عليها.
- وتجدر الإشارة هنا إلى أن النقاط أعلاه تتطلب القيام بإجراءات مصاحبة لضمان تحقيق أهدافها، ومن أهمها:
1. توحيد المؤسسات المالية والنقدية، وإنهاء حالة الانقسام السياسي التي كان لها ولازال الأثر السلبي الأكبر على الوضع الاقتصادي.
 2. يجب العمل على محاربة الفساد المالي والإداري المتفشى في القطاع العام والذي يعد أحد أكبر العوائق أمام عملية الإصلاح وتحقيق التنمية المستدامة.
 3. ضرورة ضبط السياسة المالية المتمثلة في الإفناق العام والضرائب والدين العام وفق قواعد المالية العامة المتعارف عليها بحيث تكون متوافقة وتتماشى مع السياسة النقدية من خلال اعتماد ميزانية موحدة يتم فيها إعادة ترتيب الأولويات وترشيد النفقات وتطبيق معايير الرقابة التامة على المال العام.

4. ضرورة تحقيق التوافق والتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية والتجارية) في شكل برنامج إصلاح متكامل يهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي في سعر الصرف، وضمان التوظيف والتوزيع الأمثل للموارد المالية في تحقيق التنوع الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة، وتطوير البنية التحتية، ودعم القطاع الخاص، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، ورفع مستويات الدخل الحقيقي للأفراد.
5. إلغاء نظام مقايضة النفط بالمحروقات (استخدام إيرادات النفط في تغطية الشحنات الموردة من المحروقات عن طرق الخصم المباشر)، دون أن تدخل في حساب الإيرادات والمصروفات وبالمخالفة لقانون النظام المالي للدولة.
6. فتح تحقيق في ارتفاع قيمة واردات المحروقات في عام 2022 مقارنة بعام 2020 بمقدار (5.8) مليار دولار، وبنسبة بلغت (193%) تقريبا، الأمر الذي ترتب عليه طلبا إضافيا على النقد الأجنبي.
7. إعادة النظر في أي إنفاق خارج الأبواب الأربعة للميزانية العامة، وتحديد الميزانيات الاستثنائية للمؤسسة الوطنية للنفط والتي بلغت ما قيمته (51.8) مليار دينار، أي ما يقارب من (10) مليار دولار خلال عامي (2022) (2023) دون تحقيق أي زيادة في حجم الإنتاج النفطي.
8. إبداء الشفافية والإفصاح التام عند تقديم البيانات من قبل المؤسسات المالية والنقدية، وخاصة ما يتعلق بالأبواب المختلفة للميزانية العامة والميزانيات الاستثنائية، وذلك باعتبار أن تركيبة هيكل الإنفاق العام له الأثر المباشر على سعر الصرف، كذلك فيما يتعلق بالتقارير والنشرات التي يصدرها المصرف المركزي وخاصة بند الالتزامات القائمة التي تظهر في التقارير الشهرية للمصرف المركزي.
9. تجنب أي إغلاق للحقول والموانئ النفطية لأية أسباب كانت والتي كلفت الاقتصاد الليبي ما يقارب 120 مليار دولار خلال العقد المنصرم.
10. العمل على رفع مستويات الإنتاج والتصدير من النفط الخام إلى المستويات الطبيعية (ما يقارب من 1.5 إلى 1.6 مليون برميل يوميا) كما كان الوضع عليه في عام 2012.
11. العمل على تحقيق الاستقرار الأمني، وتجنب الصراعات والحروب، والقضاء على مسبباتها، من خلال بسط سيطرة الدولة على كافة ربوع الوطن.
12. الاستعانة بالأكاديميين والخبراء المتخصصين في الشأن الاقتصادي لمعالجة المشاكل والأزمات الاقتصادية.

ثامناً: خلاصة:

أضحى الاقتصاد الليبي يعاني العديد من التصدعات على مستوى متغيراته الاقتصادية، وبطبيعة الحال كان هذا نتيجة ظروف عدم الاستقرار التي تعيشها ليبيا التي تتمثل في الانقسام السياسي والمؤسسي، وما نتج عنه من حروب وصراعات ومناكفات سياسية، وإغلاقات قسرية ومتكررة للحقول والموانئ النفطية، أثرت سلباً على جميع جوانب الحياة (الاقتصادية والاجتماعية والأمنية)، وأدت إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي انعكست بشكل مباشر على توزيع الدخل ومستويات المعيشة والدخل الحقيقي للأفراد، وقد فاقم من حدة المشاكل والمختنقات الاقتصادية ما تم تطبيقه من سياسات وإجراءات غير مدروسة كانت في معظمها ردود أفعال، وقادت إلى الوضع الراهن المتمثل في ارتفاع مستويات الأسعار بشكل مستمر، انخفاض الأجور الحقيقية للأفراد، نقص السيولة، الفقر، عدم توفر المسكن الجيد، وعدم كفاءة منظومتي التعليم والصحة، وتهالك البنية التحتية وغيرها من المشاكل التي أثرت سلباً على حياة المواطن داخل البلاد، هذا بطبيعة الحال ولّد حالة الاحتقان عند عامة المواطنين، وأصبحوا مندغلين بالطرق التي يوفرون بها حاجاتهم الأساسية، ومنهم من فقد السبيل إلى ذلك.

إن استمرار هذه الظروف وتطورها إلى الأسوأ ساهم في انتشار عادات سيئة غير مرغوب بها داخل البلاد، من أهمها: تفشي الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع العام، وانتشار طرق الكسب غير المشروعة، وارتفاع مستويات الجريمة المنظمة كالتهريب وتجارة البشر وتجارة المخدرات والممنوعات والهجرة غير الشرعية، نتيجة الأوضاع التي تعاني منها البلاد، وغيرها من الأمور. عليه، فإنه من الواجب وقبل كل شيء حل مشكلة الانقسام السياسي والمؤسسي، وعدم الانجرار إلى الحروب، والتفكير بشكل جاد في تهيئة أوضاع البلاد بالشكل الذي يقودها إلى تحقيق الاستقرار على جميع المستويات. ولهذا فإنه من الضروري عند صياغة السياسات الاقتصادية وغيرها من السياسات، وضع مصلحة ورفاهية المواطن على رأس قائمة الأولويات، فمن حقه العيش حياة كريمة داخل بلده الذي يتمتع بموارد اقتصادية كبيرة مقارنة بدول الجوار، من خلال زيادة مستوى الدخل الحقيقي وتقليل التفاوت فيه، توفير المسكن الصحي، المركوب، توفر نظام تعليمي وصحي ذو كفاءة عالية، توفر الأمن والاستقرار الاجتماعي، وغيرها من الأمور التي تسهم في تحقيق مستوى مقبول من الرفاهية للأفراد داخل وطنهم.

إن عمليات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لن تتأتى إلا من خلال الاعتماد على المتخصصين والخبراء كل حسب مجاله، وذلك لضمان تحقيق نتائج مرضية وملموسة على أرض الواقع.

مصادر البيانات والمعلومات

- النشرة الاقتصادية الصادرة عن إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي (أعداد مختلفة).
- موقع مصرف ليبيا المركزي على شبكة المعلومات الدولية، الجزئية المتعلقة بسياسة سعر الصرف.
- التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.
- النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري 2022-2023، الصادر عن مصلحة الإحصاء والتعداد التابع لوزارة التخطيط الليبية.
- الفضيل، عبد الحميد، والتركي، عياد (2023)، تحليل وقياس محددات التضخم في الاقتصاد الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد العاشر، العدد الأول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصراتة، يونيو 2023.
- التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول ليبيا.
- التقرير الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية للعام مارس 2024 (Short-Term energy outlook)